خبراء التأمين يطالبون بسرعة إصدار مشروع قانون التأمين الإجبارى للمسئولية المدنية عن الأضرار التى تقع للغير

تأمين تقدمه : ابتسام سعد

ونحن على وشك الانتهاء من انتخابات مجلس الشعب وقرب انعقاد الدورة البرلمانية الجديدة، يهمنا ان نطرح قضية مهمة تستهدف حماية المجتمع وحماية ممتلكاته وحماية رؤوس أموال افراده الا وهى مشروع التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية المترتبة على الاضرار التى تقع للغير

وكما يقول منير غبور الرئيس السابق لاحدى شركات التأمين ان هذا المشروع تم إعداده منذ عدة سنوات ويتضمن مد نطاق التأمين إلى أفراد المجتمع وذلك عقب عدد من حوادث الحريق الكبرى التى اصابت المحلات وروادها واصحابها.

ولقد انتهت هيئة الرقابة على التأمين المنوطة بهذا الأمر من اعداد هذا المشروع ولكنه لم ير النور ومازال حبيس الأدراج حتى الآن.

ويضيف غبور ان الحوادث التى عشناها وشاهدناها فى السنوات الأخيرة أكدت أهمية اصدار هذا المشروع ومنها حريق «الحرية مول» وحريق «اليمامة سنتر» وحريق «سينما كايرو» وحريق قصر ثقافة بنى سويف وغيرها. واوضح انه قد يحدث حريق لمكان ما خاصة فى المراكز التجارية الكبرى ودور العرض السينمائى وغيرها التى يرتادها جمهور كبير. مما قد يتسبب فى خسائر فى ممتلكات الغير والأرواح.. فمن يتحمل هذه المسئولية؟! ومن يتحمل عبء تعويض المضارين؟!

أن إبرام تأمين على المنشأة التجارية مسألة ترجع إلى صاحب الشأن.. ولكن.. الأضرار التى تنشأ عن الخطر الذى يلحق بهذه المنشأة ويمتد ليصيب الغير فى نفسه أو ممتلكاته من يتحملها ومن يعوضها؟!

■ لذا يجب ان يكون هناك تأمين إلزامى على كل المحلات والمراكز التجارية ودور العرض ليكون هناك من يتحمل عبء تعويض الغير الا وهى شركات التأمين.

ويوضح غبور ان المتسبب فى الحريق قد يكون لديه بعض المال لاعادة نشاطه مرة أخرى ولكنه بالتأكيد لن يستطيع ان يتحمل تعويض كل من لحقهم الضرر او الخسارة بسبب الحريق الذى اندلع من متجره أو مصنعه.

■ ويؤكد غبور ان التأمينات الإجبارية تستهدف حماية المجتمع من خلال ايجاد شخص «ملىء» وهو شركة التأمين وتكون مهمة التامين تعويض الافراد والمنشآت عن الاضرار التى تتحقق والتى يصعب الحصول على تعويض عنها من المتسبب الأصلى فى الضرر ولذا فإن هناك الكثير من الدول - سواء المتقدمة او النامية - تتجه إلى فرض تأمينات اجبارية لحماية المجتمع وحماية حقوق افراده، كما ان خطر الحريق من اهم الاخطار التى يتعرض لها الافراد مشيرا إلى أن انتشار المدن الصناعية واستخدام التكنولوجيا يؤدى إلى زيادة احتمالات وقوع الحرائق وبالرغم من وجود وسائل أمان ووقاية إلا انها لاتكفى ولاتغنى عن التأمين بدليل الخسائر الفادحة التى أسفرت عن مجموعة الحرائق الأخيرة فى المدن الصناعية الجديدة وفى المراكز التجارية.

حوادث وقضايا

حوادث ثالث أيام العيد

حريق كبير يلتهم مخزناً لقطع الغيار بمصنع فى مدينة ٦ أكتوبر

أنبوبة البوتاجاز أصابت اثنين وحطمت واجهات المحلات ومسجداً ببورسعيد

منير غبور

■ واوضح غبور بان الدول المتقدمة تحرص على تأمين مسئولياتها افرادها إجباريا برغم ارتفاع نسبة الوعى التأمينى بها وذلك لحماية المجتمع. ولدينا امثلة على تأمينات الحريق الإجبارية على مستوى العالم فمثلا :

■ نجد فى بلجيكا تأمين حريق على المنشآت التعليمية والمنشآت الحكومية.

■ وفى المانيا تأمين الحريق على المبانى والمصانع ■ وفى ايسلاندا تأمين على المنازل الخاصة والمنشآت العامة.

■ وفى البرتغال تأمين الحريق على الوحدات السكنية والمشروعات العامة.

■وفى رومانيا تأمين جميع المنازل الخاصة.

■ وفى كوريا تأمين الحريق على المشروعات الصناعية.

■ وفى زائير والأرجنتين تأمين الحريق على المبانى بصفة عامة..

■ كل هذه تأمينات اجبارية تفرضها دول العالم النامى والمتقدم ونحن ايضا ندعو إلى جعل تأمين المسئولية المدنية لاخطار الحريق اجباريا لضمان حقوق جميع الاطراف خاصة ان الوعى التأمينى فى مصر منخفض لذا فالأمر يتطلب سرعة اصدار القانون للتأمين الاجبارى من المسئولية المدنية كمرحلة أولى على المتاجر والمصانع والمنشآت التجارية تمهيدا للتأكيد على ضرورة التأمين كمرحلة ثانية على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية ويمكن ذلك من خلال وثيقة حماية الأسرة ومسكنها وهى متوفرة لدى شركات التأمين بالسوق المصرية وقسطها مناسب حيث انها تغطى العديد من الاخطار المهمة والضرورية، ويضيف غبور ان نقص الوعى التأمينى لدى البعض - بل لدى الكثيرين - وعدم القناعة بضرورة التأمين واعتباره شيئا مكملا وليس اساسيا فهذا الأمر يمثل عقبة حقيقية امام الاستفادة من خدمات التأمين.

وانه اذا كان صاحب رأس المال يضع مسألة التأمين فى آخر قائمة اهتماماته فمن سيحمل عبء تعويض المضارين من البشر فى حالة لاقدر الله وقوع الخطر.

ونحن نطالب وندعو الجهات المختصة بضرورة الإسراع باقرار واصدار مشروع قانون التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية لصالح اقتصاد هذا البلد وصالح ابنائه.

جريدة الأهرام- الأهرام الاقتصادية ٢٠٠٥/١١/٢٠